



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN - SAHAR
Date : 24-3-94
Photo No. : 150

مسرورون جميعاً وفرنسا حائرة

"مسرورون جميعاً"، كعادتها، لخصت جريدة "ليبراسيون" الفرنسية، غداة الدورة الاولى للانتخابات المحلية الفرنسية بكلمتين وضعاً سياسياً شديد التعقيد.

المعنيون بهذا السرور هم اقطاب الحياة السياسية الفرنسية كلها. فكلهم حققوا الاهداف التي كانوا رسموها لانفسهم، من رئيس الوزراء ادوار بالادور، الى قائد المعارضة الاشتراكية ميشال روكار، مروراً بانصار البيئة على اختلاف اجنحتهم وصولاً الى الزعيم الجديد للحزب الشيوعي روبيير 98.

بيد ان هذا السرور العارم لا يعني ان كل شيء على ما يرام في فرنسا، ولا ان الحياة السياسية بخير. على العكس، قد يكون اكتفاء السياسيين الفرنسيين بنجاحات متواضعة دليلاً على أزمة عميقة تهدد بأن تحول فرنسا بلداً غير قابل للحكم. فعندما يكون هدف الاكثية الحاكمة الحد من الخسائر فيما المعارضة تكتفي بأرقام توهي بإمكان التعويض عن جزء من خسارتها السابقة فقط، تكون المحصلة ان الساحة السياسية في حال ضياع، تفتقد الثبات الذي يفترضه عادة قرب الاستحقاق الكبير، أي الانتخابات الرئاسية المقررة في السنة المقبلة.

صحيح ان الانتخابات المحلية لا تثير تعبئة جماهيرية لأنها لا تضع الحكم على المحك (سوى في مجالس الاقاليم)، وانها تاليا لا تعطي الا دلالات جزئية على اتجاهات الرأي العام. وصحيح ايضا ان المهلة المتبقية قبل الاستحقاق الرئاسي ما زالت تتيح حدوث الاصطفاف المتوقع في مثل هذه المناسبات. الا ان الحيرة التي تنم عنها نتائج الانتخابات المحلية لا توحي بأن ايا من الاطراف السياسية سيتمكن من فرض نفسه بقوة. ولا يخفى ان هذه الحيرة التي يعبر عنها الجسم الانتخابي تعود الى غياب الاجوبة المقنعة، في الطبقة السياسية، عن الاسئلة الكبيرة التي يطرحها على نفسه المجتمع الفرنسي، وفي مقدمها مسألة البطالة. تلك المسألة كانت احد السببين الرئيسيين اللذين قادا الى انهيار الحزب الاشتراكي في العام الماضي (السبب الآخر تفاعل صورة الفساد التي اوحى بها تعدد الفضائح المالية). وتلك المسألة هي اليوم السبب الرئيسي لتراجع شعبية رئيس الوزراء بعد اشهر تربع فيها في اعلى مراتب استقصاءات الرأي العام.

قد يبدو من المبالغة ان نتحدث، ونحن في تخلصنا اللبناني والعربي المعروف، عن الحال المرضية التي يعيشها المجتمع الفرنسي كغيره من المجتمعات الصناعية، من جراء مسألة البطالة. لكن المجتمعات تحدد امراضها وفقا لمعاييرها الخاصة. وهذه المعايير في الوضع الفرنسي، تؤكد ان ثمة مرض اسمه المسألة الاجتماعية، مرض يتجلى في البطالة اولا، وفي ازمة نظام الضمان الاجتماعي ثانيا، وفي ازمة نظام التقاعد ثالثا، الى ما هنالك من مشاكل صغيرة وكبيرة تعترض منظومة التقديمات الاجتماعية التي طالما كانت علة الرفاه في الدول الاوروبية. هذه العوارض المرضية، التي تصلنا اصدائها عندما نشاهد نشرات الاخبار الفرنسية من بعيد، تكتسب طابعا ملموسا عندما يزور المرء فرنسا، فيكتشف مثلا الحجم الذي بلفته ظاهرة الـ"من دون محل اقامة ثابت" (SDF). كما يكتشف عندها لمانا صار رجال السياسة يكتفون باهداف محدودة.

عندما حصلت اول تجربة "مساكنة" بين رئيس اشتراكي وحكومة يمينية، لم يكن يتوقع ان تتكرر. وعندما تكررت في العام الماضي، ظل الجميع يستبعدون تحول هذه التجربة قاعدة. الا ان احدى دلالات الانتخابات المحلية هي بالذات ان "المساكنة" مرشحة للتكرار بعد سنوات، بعدما اجبت هذه الانتخابات احتمال تداول السلطة من جديد، وفي غياب كتلة قوية قادرة على اعطاء الاجوبة المقنعة وتاليا على الاستمرار. اذ لن يكون مستبعدا ان ينجح ميشال روكار السنة المقبلة في احتلال سدة الرئاسة. المستبعد هو ان يستمر، في حال وصوله، في وضع يفنيه عن تجربة "المساكنة". والشئ نفسه يقال عن ادوار بالادور إن هو وصل الى الرئاسة. وهذا تحديدا ما يجعل من فرنسا، في المدى المتوسط، بلدا غير قابل للحكم.

سمير قصير